



مقارنة ما بين نهاية العام الفائت وبداية العام الجاري

«الشان»: مؤشر قطاع البنوك بالبورصة ينخفض 24.9- في المئة بسبب «كورونا»



مؤشرات البورصة شهدت انهماكاً شاملاً

الرمز في نسبة الملكية	مايو 2020		ديسمبر 2019		الرمز في نسبة الملكية
	القيمة السوقية	نسبة الملكية	القيمة السوقية	نسبة الملكية	
%350.0	1,180,372	%0.5	414,507	%0.1	بنك الأهلي الكويتي
%4.6	836,921,374	%16.3	1,087,587,591	%15.6	بنك الكويت الوطني
%3.5	329,216,688	%7.2	422,647,576	%7.5	بيت التمويل الكويتي
%4.2	73,731,775	%11.4	109,998,706	%11.9	بنك الخليج
%5.7	49,566,943	%3.3	64,704,323	%3.5	بنك بويان
%12.2	9,478,350	%3.0	13,860,000	%3.4	بنك وربة
%14.7	7,647,494	%3.9	13,449,646	%4.6	بنك الكويت الدولي
%16.3	1,945,568	%0.4	3,033,452	%0.4	البنك الأهلي المتحد
%16.9	17,427,900	%3.4	33,037,200	%4.1	بنك برقان
%66.7	1,041,846	%0.1	3,161,394	%0.3	البنك التجاري الكويتي
	1,328,158,311	%9.02	1,751,894,394	%9.18	قطاع البنوك

جدول يظهر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية

استثمارات الأجانب بالبورصة

انخفضت قيمتها بالمطلق لتصبح

1.328 مليار دينار

43.457 مليار دينار إجمالي الودائع

خلال مارس 2020

ذلك يعني أن نحو 93.4% من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الثلاثة، تاركين نحو 6.6% من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى السبعة المدرجة في «بورصة الكويت».

وقى الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، يتصدر «بنك الكويت الوطني» وينسب 16.29% من قيمته الرأسمالية كما في 20 مايو 2020، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة 7.21% بينما يأتي ثانياً في الملكية النسبية البالغة 11.91%.

بينما يأتي ثالثاً في قيمة تلك الملكية، ويحتل «بيت التمويل الكويتي» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 7.21% بينما يأتي ثانياً في الملكية المطلقة، أكبر انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب «البنك التجاري الكويتي» حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 66.7%، أي من نحو 0.30% من قيمته إلى نحو 0.10% من قيمته، وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وينحو 350%، أو من نحو 0.10% من قيمته الرأسمالية إلى نحو 0.45% من قيمته الرأسمالية.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشان). وكانت قراءة مؤشر الشان (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 429.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 22.2 نقطة ونسبته 5.5% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 124 نقطة أي ما يعادل 22.4% عن إقفال نهاية عام 2019.

لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق في نهاية مارس 2019 نحو 0.819 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.750 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.716 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.666 نقطة لودائع 12 شهراً، وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في مارس 2020 مقابل الدولار الأمريكي نحو 307.150 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي، مقارنةً بالمتوسط الشهري لمارس 2019 عندما بلغ نحو 303.538 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي.

ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية يعتبر قطاع البنوك الكويتية الأهم والأعلى سيولة من ضمن القطاعات في بورصة الكويت، والذي تتركز أغلب استثمارات المتداولين فيه، وأزمة كورونا الحالية هبطت بأسعار البنوك، فقد انخفض مؤشر قطاع البنوك بنحو 24.9% ما بين نهاية العام الفائت ونهاية تداول يوم الأربعاء الموافق 20 مايو 2020، وكذلك انخفضت مساهمة الأجانب في هذا القطاع.

وتشير آخر المعلومات المتوفرة حتى 20 مايو 2020 بأن استثمارات الأجانب انخفضت قيمتها بالمطلق لتصبح بحدود 1.328 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 1.752 مليار دينار كويتي بنهاية العام الفائت، حيث بلغت نحو 9.02% من القيمة الرأسمالية للقطاع بعد أن كانت نحو 9.18% في نهاية العام الفائت، ولإزال التركز في التملك لديهم على ثلاث بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» وبحدود 836.9 مليون دينار كويتي، ويحدود 329.2 مليون دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، ونحو 73.7 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج».



الوطني، يتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك بالبورصة

0.805 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.854 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.907 نقطة

نهاية الفترتين، حيث بلغ الفرق نحو 0.821 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو

الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية مارس 2019، فبتكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على وادائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في

الرمز	الاسم	الفرق	الفرق	الفرق	الفرق	الفرق
1000000000	بنك الكويت الوطني	16.29%	11.91%	7.21%	3.50%	0.45%
1000000000	بنك الكويت الدولي	11.9%	11.9%	11.9%	11.9%	11.9%
1000000000	بيت التمويل الكويتي	7.2%	7.2%	7.2%	7.2%	7.2%
1000000000	بنك الخليج	4.2%	4.2%	4.2%	4.2%	4.2%
1000000000	بنك بويان	5.7%	5.7%	5.7%	5.7%	5.7%
1000000000	بنك وربة	12.2%	12.2%	12.2%	12.2%	12.2%
1000000000	بنك الكويت الدولي	14.7%	14.7%	14.7%	14.7%	14.7%
1000000000	البنك الأهلي المتحد	16.3%	16.3%	16.3%	16.3%	16.3%
1000000000	بنك برقان	16.9%	16.9%	16.9%	16.9%	16.9%
1000000000	البنك التجاري الكويتي	66.7%	66.7%	66.7%	66.7%	66.7%
1000000000	قطاع البنوك	9.02%	9.18%	9.02%	9.02%	9.02%

جدول يوضح التغيرات الطارئة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من المصارف المحلية في نهاية مارس الماضي 39.080 مليار دينار

ولقطاع التجارة نحو 3.472 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 8.9% (نحو 3.446 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، وقطاع الصناعة نحو 2.075 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 1.950 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المقاولات نحو 1.950 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5% (نحو 2.096 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المصنوعات المنزلية نحو 1.141 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 2.9% (نحو 1.144 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 43.457 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 53.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.659 مليار دينار كويتي أي بنسبة نحو بلغت نحو 4.4% عما كان عليه في نهاية مارس 2019، وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 16.414 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.909 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019) وبنسبة نمو بلغت نحو 3.2%.

وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 11.909 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 72.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب التسهيلات المقدمة لشراء أوراق مالية ضمنها نحو 2.641 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 16.1% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.474 مليار دينار كويتي، وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 9.101 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 23.3% من إجمالي (نحو 3.314 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية،